سوريا – الطوارئ الكبرى

9 أبريل (نيسان) 2024

نظرة على الموقف

16.7 مليون	12.9 مليون	7.2 ملايين	2.4 مليون	2 مليون
فرد في حاجة إلى المساعدات الإنسانية في سوريا حسب التقديرات	فرد يعانون من انعدام الأمن الغذائي في سوريا حسب التقديرات	فرد مُهجَّر داخليًّا في سوريا حسب التقديرات	فرد وصلتهم مساعدات مكتب المساعدات الإنسانية التابع للوكالة الأمريكية للتنمية الدولية في شهر يناير (كانون الثاني) في سوريا حسب التقديرات	فرد تصلهم مساعدات مكتب السكان واللاجئين والهجرة التابع لوزارة الخارجية الأمريكية كل شهر في سوريا حسب التقديرات
الأمم المتحدة – فبراير (شباط) 2024	*الأمم المتحدة – فبراير (شباط) 2024*	*الأمم المتحدة – يوليو (تموز) 2023*	*مكتب المساعدات الإنسانية التابع للوكالة الأمريكية للتنمية الدولية – يناير (كانون الثاني) 2024*	*مكتب السكان واللاجئين والهجرة التابع لوزارة الخارجية الأمريكية – يوليو (تموز) 2023*

- نحو 16.7 مليون فرد يحتاجون إلى المساعدات في مختلف أنحاء سوريا؛ وهو أعلى عدد يُسجَّل منذ اندلاع الصراع في البلاد قبل 13 عامًا، بحسب ما كشف عنه تقرير لمحة عامة عن الاحتياجات الإنسانية (HNO) لعام 2024. استفحال الحاجة إلى خدمات الصحة الذهنية في مختلف أنحاء البلاد في خضم تردي أوضاع مرافق البنية التحتية الصحية. وللإغاثة من ذلك، ما زال شركاء مكتب المساعدات الإنسانية التابع للوكالة الأمريكية للتنمية الدولية يقدمون خدمات الصحة الذهنية والدعم النفسي الاجتماعي عن طريق الوحدات الطبية المتنقلة.
- مصرع نحو 80 فردًا من جراء الغارات الجوية التي وردت التقارير بشأن وقوعها في محافظات حلب ودمشق ودير الزور، في المدة من 26 مارس (آذار) حتى الأول من أبريل (نيسان)، ومنهم أحد موظفي الأمم المتحدة.
- التلوث النفطي شمال شرق سوريا يُنذِر بشح المياه الصالحة للشرب وتلويث نحو 59,000 هكتار من الأراضي الزراعية.

إجمالي تمويل الجهود الإنسانية المُقدَّم من الحكومة الأمريكية للإغاثة في سوريا في الأعوام المالية 2012–2023		
	مكتب المساعدات الإنسانية التابع للوكالة الأمريكية للتنمية الدولية[1]	8,743,977,748 دولارًا
	مكتب السكان واللاجئين والهجرة التابع لوزارة الخارجية الأمريكية[2]	8,442,280,455 دولارًا
	الإجمالي[3]	**17,186,258,203 دولارات**

1 مكتب المساعدات الإنسانية التابع للوكالة الأمريكية للتنمية الدولية (USAID/BHA).
2 مكتب السكان واللاجئين والهجرة التابع لوزارة الخارجية الأمريكية (State/PRM).
3 سيُضمَّن التمويل المُخصَّص لحالة الطوارئ الكبرى في سوريا عن العام المالي 2024 في المُحصَّلات التي سيُخلَص إليها مستقبلاً عند التعهد بها أو إعلان الالتزام بأدائها. وللاطلاع على المعلومات بشأن التمويل الذي قدمته الحكومة الأمريكية لمساعي الإغاثة في العام المالي 2023، يُرجى مراجعة صحيفة الحقائق رقم (9) بشأن سوريا، والصادرة بتاريخ 30 سبتمبر (أيلول) 2023؛ وهي متاحة على الموقع الإلكتروني للوكالة الأمريكية للتنمية الدولية عن طريق هذا الرابط: https://www.usaid.gov/humanitarian-assistance/where-we-work.

أبرز التطورات

استفحال الحاجات الإنسانية في مختلف أنحاء البلاد مع دخول الأزمة السورية عامها الرابع عشر

يحتاج نحو 16.7 مليون فرد؛ أي أكثر من 70% من إجمالي عدد السكان في سوريا، بحسب تعدادهم حتى العام السابق، إلى المساعدات في العام الجاري؛ وهو أعلى عدد يُسجَّل منذ اندلاع الصراع في البلاد في شهر مارس (آذار) عام 2011، بحسب ما كشف عنه تقرير لمحة عامة عن الاحتياجات الإنسانية في سوريا لعام 2024، والذي أصدرته الأمم المتحدة يوم 3 مارس (آذار). ويُشكِّل الأطفال نحو 50% من إجمالي عدد هؤلاء المحتاجين، بينما تبلغ نسبة ذوي الحاجات الخاصة نحو 20% منهم. وتعاني كل ناحية، من مختلف أنحاء البلاد، ووفق ما كشف عنه التصنيف الوارد في التقرير المذكور، من تردي الأوضاع الإنسانية، من الدرجة البالغة أو القصوى؛ وهو ما يعكس شدة الضغط الواقع على كاهل المرافق المعنية بإمداد هؤلاء الناس بالخدمات الأساسية، والذي تتراوح شدته من الدرجة المتوسطة حتى الدرجة الشديدة؛ وهو ما يُعزَى – في كثير من أسبابه – إلى أعمال الاقتتال، واستمرار التردي الاجتماعي والاقتصادي، فضلاً عن الآثار التي خلَّفتها الزلازل التي ضربت بعض المناطق في فبراير (شباط) من العام السابق. وقد أسفرت حالة الطوارئ الكبرى في سوريا، منذ بدء الصراع في سوريا، وحتى شهر مارس (آذار) من العام الجاري، وبحسب تقديرات الحكومة الأمريكية، عن مصرع أكثر من 500,000 فرد وتهجير أكثر من نصف عدد سكان سوريا، داخل البلاد وفي مختلف بلاد العالم، وقد اضطُّر كثير منهم إلى النزوح مرات عدة. وما زال هذا التهجير الدافع الأول وراء تفاقم الحاجات الإنسانية؛ إذ يوجد نحو 7.2 ملايين فرد مُهجَّر داخليًّا في مختلف أنحاء البلاد، فضلاً عن وجود أكثر من مليوني فرد منهم في مخيمات أو تجمعات سكنية عشوائية. وقد زادت آثار انعدام الأمن في المنطقة من حول سوريا، منذ أكتوبر (تشرين الأول) عام 2023، والتي تفاقمت من جراء شح التمويل على الصعيد العالمي، من استفحال الشواغل لدى جهات الإغاثة الإنسانية بشأن تردي الأوضاع الإنسانية داخل سوريا، لا سيما من ناحية الأمن الغذائي وتحصيل سبل كسب العيش والانتهاكات التي تنال من حماية الناس.

مصرع أحد موظفي الأمم المتحدة واشتداد الأخطار التي تُحِيق بالعاملين في مجال الإغاثة الإنسانية ومنشآتها من جراء الغارات الجوية التي وردت التقارير بشأن وقوعها في مختلف أنحاء سوريا

ضُربت محافظة دير الزور الواقعة شمالي شرق سوريا، يوم 26 مارس (آذار)، وفق ما أوردته التقارير، بعدد من الغارات الجوية، والتي قيل إنها استهدفت عددًا من الجماعات المسلحة التابعة للحكومة وغير التابعة لها، أيضًا، والتي أسفرت – حتى يوم 5 أبريل (نيسان) – عن مصرع نحو 20 فردًا، ومعظمهم من تلك الجماعات، وإن كان من بينهم كذلك أحد موظفي منظمة الصحة العالمية (WHO) التابعة للأمم المتحدة، بحسب أوردته وسائل الإعلام الدولية. وكان من آثار هذه الغارات، أيضًا، إصابة عدد لا يقل عن عشرة مدنيين ونحو 21 فردًا من تلك الجماعات المسلحة الحكومية وغير الحكومية. وقد زاد من اختلال الأوضاع الأمنية في محافظة دير الزور بسبب وجود عدد من الجهات المسلحة فيها، فضلاً عن الفصائل القبلية؛ وهو ما كان له أثره، كذلك، في اشتداد الأخطار التي تُحِيق بالعاملين في مجال الإغاثة الإنسانية وغيرهم من المدنيين، ومنهم المُهجَّرون. وكانت المحافظة نفسها قد شهدت من قبل، وابتداءً من صيف العام السابق، أشد تصعيد لأعمال الاقتتال منذ عام 2019؛ وهو كانت نتيجته تهجير نحو 6,500 عائلة، بحسب ما أوردته الأمم المتحدة. كذلك، قطع استمرار أعمال الاقتتال هذه على المدنيين السبل الآمنة إلى منشآت الصحة العامة والمدارس ومحطات المياه؛ وذلك بسبب وجود الجماعات العسكرية في تلك المنشآت واستخدامهم إياها.

وقد أوردت وسائل الإعلام الدولية الأنباء عن وقوع عدد من الغارات الجوية بعد ذلك، ومنها الغارات التي شُنَّت على محافظة حلب، يوم 29 مارس (آذار)، ومحافظة دمشق، في الأول من أبريل (نيسان)، والتي قيل إنها استهدفت جماعات مسلحة تابعة للحكومة وأخرى غير تابعة لها، وأسفرت عن مصرع نحو 60 فردًا، فضلاً عن إصابتها عددًا غير مُحدَّد من المدنيين. وقد أصابت تلك الغارات الجوية التي شُنَّت على دمشق بناية قنصلية بجوار سفارة الحكومة الإيرانية، وأسفرت عن مصرع عدد لا يقل عن سبعة من الضباط العسكريين الإيرانيين. ولم تعلن أي جهة بعينها، حتى يوم 8 أبريل (نيسان)، مسؤوليتها عن هذه الغارات التي ضربت تلك المحافظات الثلاثة. وتُبرِز هذه الهجمات، التي شُنَّت في مختلف أنحاء البلاد، شدة التقلب الحاصل في الأوساط التي تعمل فيها وكالات الإغاثة، ومنها خطر الهجمات الانتقامية، في خضم اشتداد التوترات في المنطقة. وزاد من استفحال الأخطار، التي تُحِيق بالعاملين في مجال الإغاثة الإنسانية، أن تلك الضربات الأخيرة قد وقعت قرب مكاتب الأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية ومساكن العاملين فيها.

استفحال الحاجة إلى خدمات الصحة الذهنية في خضم تردي أوضاع مرافق البنية التحتية الصحية

تفاقمت أعداد حالات المحتاجين إلى خدمات الصحة الذهنية، والتي سُجِّلت في سوريا في المدة من عام 2022 حتى عام 2023؛ إذ بلغت هذه الزيادة نسبة قدرها 570% تقريبًا في أعداد حالات الاضطرابات ذات الصلة بالإجهاد، ومنها اضطرابات الإجهاد الحاد واضطرابات الإجهاد في أعقاب الصدمات، وفق ما ورد في تقرير نشرته مجموعة العمل المعنية بشؤون الصحة في فبراير (شباط)،[4] فضلاً عن زيادة معدلات الاكتئاب والانتحار بأكثر من 80%، في غضون المدة المشمولة في التقرير المذكور.

4 مجموعة العمل المعنية بشؤون الصحة هي الهيئة التنسيقية لأعمال الإغاثة الإنسانية التي تضطلع بها المجموعة في مجال الصحة، والتي تضم وكالات الأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية وغيرها من الجهات المعنية.

وشهدت الأشهر التسعة الأولى من عام 2023 زيادة في عدد الاستشارات المتخصصة بنسبة قدرها 365% فيما يتعلق بالاضطرابات ذات الصلة بالإجهاد وبنسبة قدرها 205% فيما يتعلق بالاكتئاب. وأورد التقرير نفسه أنه، وفي خضم اشتداد الحاجات إلى خدمات الصحة الذهنية على هذا النحو، أفادت أكثر من 40% من المستشفيات العامة ومنشآت الرعاية الصحية الأولية في سوريا بتعطل الخدمات فيها، بعضها أو كلها. بل ترك البلاد نحو 70% من العاملين في المجال الصحي من جراء تكرار الهجمات على منشآت الرعاية الصحية والتهجير وقلة الرواتب، وصار معدل أعداد العاملين في المجال الصحي، مِمَّن ما زالوا في البلاد، نحو 2.1 لكل 1,000 فرد؛ وهو أدنى إلى حد بعيد من المعدل المُستحسَن، بحسب الأمم المتحدة، لتحقيق أهداف التنمية المستدامة، والبالغ قدره 4.5 لكل 1,000 فرد. وأوردت التقارير، كذلك، أن نفقات الدواء قد زادت، في المدة من عام 2022 حتى فبراير (شباط) من العام الجاري، بنسبة فاقت 220%؛ وذلك بسبب التضخم، وضعف القدرة على صناعة الأدوية في البلاد بسبب العقوبات المفروضة على الصادرات، وتعطل حركة الشحن بسبب أعمال الاقتتال في البحر الأحمر والهجمات التي ضربت المطارات في حلب ودمشق. وكانت نتيجة قلة الإمدادات والموظفين لدى منشآت الصحة العامة أن زاد اضطرار المجتمعات المحلية إلى التعويل في تلبية حاجاتهم الصحية على المساعدات. وزاد من تفاقم الأوضاع انخفاض عدد المنظمات غير الحكومية، على صعيد المناطق المعنية وعلى صعيد البلاد بأسرها، وكذلك المنظمات المجتمعية المعنية بتقديم الخدمات الصحية في تلك المناطق، من 70 منظمة إلى 25 منظمة فحسب، في مختلف أنحاء البلاد، وذلك في غضون المدة من عام 2019 حتى العام الجاري؛ وهو ما يكشف قدر التردي الحاصل في المجال الصحي واشتداد الضغط على تلك المنظمات الإنسانية التي ما زالت تعمل في هذا المجال هناك.

التلوث البيئي شمالي شرق سوريا يبعث الشواغل بشأن الزراعة والمياه

كان من مؤديات إساءة إدارة النفايات النفطية في شمال شرقي سوريا، منذ عام 2014، تكرار حدوث تسرب النفط إلى مصادر المياه في المنطقة. وزاد من تشبع الحقول الزراعية ومصادر المياه بالنفط تلك الغارات الجوية المتكررة التي تشنها القوات المسلحة التركية على المنطقة، والتي ألحقت أضرارًا بالبنية التحتية لمنشآت النفط المهمة، ومنها صهاريج التجميع ومواقع إنتاج الغاز التي تشتمل على النفط الخام وأنابيب النقل؛ وذلك بحسب ما أورده منتدى المنظمات غير الحكومية في شمال شرق سوريا (NES NGO Forum). وكان من نتائج الغارات، التي شنتها القوات المسلحة التركية على شمال شرقي سوريا، لا سيما في محافظة الحسكة، في المدة من أكتوبر (تشرين الأول) من العام السابق حتى يناير (كانون الثاني) من العام الجاري، أن تسرب النفط إلى ما لا يقل عن ثلاثة روافد نهرية تصب في بحيرة العريشة، وهي المصدر الرئيسي للمياه التي تُستخدَم في الزراعة. وأعربت جهات الإغاثة عن شواغلها إزاء استمرار الإنتاج الزراعي في 24,000 هكتار من الأراضي الزراعية في تلك المنطقة. بل امتدت آثار هذا التلوث بالنفط، وطالت المياه الظاهرة والجوفية؛ وهو ما يُشكِّل خطرًا يحول دون حصول الناس في شمالي شرق سوريا على المياه الصالحة للشرب. وتسعى السلطات المحلية والمنظمات الإنسانية في شمالي شرق سوريا إلى رسم خريطة لحصر نطاق هذا التلوث، ورفع التربة الملوثة، والحيلولة دون انتشار التسرب، والحشد لحملات التوعية بآثار الاستعانة بهذه المياه الملوثة في الري وسقي الحيوانات.

أرقام أساسية

جهود الإغاثة التي تبذلها الحكومة الأمريكية

الأمن الغذائي والتغذية

17

شريكًا من شركاء مكتب المساعدات الإنسانية التابع للوكالة الأمريكية للتنمية الدولية يقدمون المساعدات الغذائية ومواد التغذية العاجلة للناس داخل سوريا واللاجئين السوريين في البلاد المجاورة

يُقدِّم مكتب المساعدات الإنسانية التابع للوكالة الأمريكية للتنمية الدولية الدعم إلى منظمة الأمم المتحدة للطفولة، وبرنامج الأغذية العالمي التابع للأمم المتحدة (WFP)، و15 منظمة غير حكومية، بما يُمكِّنها من تقديم المساعدات الغذائية ومواد التغذية العاجلة للناس داخل سوريا واللاجئين السوريين في البلدان المجاورة. ففي سوريا، يتولى شركاء مكتب المساعدات الإنسانية التابع للوكالة الأمريكية للتنمية الدولية إمداد المستضعفين من السكان بالدعم بالمساعدات النقدية لشراء منتجات التغذية العاجلة، وقسائم الغذاء، والحصص التموينية العينية الشهرية، فضلاً عن توزيع دقيق القمح والخمائر على المخابز. ومن ذلك أن أحد شركاء مكتب المساعدات الإنسانية التابع للوكالة الأمريكية للتنمية الدولية، من المنظمات غير الحكومية، وزع على المخابز – في شهر فبراير (شباط) – نحو 1,100 طن متري من الدقيق وطُنَّين متريَّين من الخميرة، بما يكفي لخبز أكثر من 9.3 ملايين رغيف للمُهجَّرين داخليًّا والمستضعفين مِمَّن يقيمون في محافظات دير الزور والحسكة والرقة. ويقدم برنامج الأغذية العالمي وشركاء مكتب المساعدات الإنسانية التابع للوكالة الأمريكية للتنمية الدولية من المنظمات غير الحكومية، كل شهر في المتوسط، المساعدات الغذائية إلى نحو 2.9 مليون فرد، ومنهم نحو 2.1 مليون فرد داخل سوريا ونحو 800,000 لاجئ سوري في مصر والأردن ولبنان وتركيا. ويقدم مكتب السكان واللاجئين والهجرة التابع لوزارة الخارجية الأمريكية، كذلك، دعمه إلى منظمة الأمم المتحدة للطفولة (UNICEF) لتمكينها من تقديم المساعدات المعنية بتغذية الأطفال في مصر والعراق والأردن ولبنان وتركيا.

الصحة

13

شريكًا لمكتب المساعدات الإنسانية التابع للوكالة الأمريكية للتنمية الدولية يُقدِّمون المساعدات الصحية في سوريا

ما زال مكتب المساعدات الإنسانية التابع لوزارة الخارجية الأمريكية يقدم التمويل لثلاثة عشر شريكًا، ومنهم عشر منظمات غير حكومية ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة وصندوق الأمم المتحدة للسكان (UNFPA) ومنظمة الصحة العالمية، لتمكينهم من تقديم المساعدات الصحية في سوريا، ومنها توصيل الإمدادات الطبية، ونشر فرق العمل المتنقلة والمعنية بشؤون الصحة والتغذية في المناطق التي يصعب بلوغها، وإيفاد الوحدات الطبية المتنقلة وفرق الجراحات لعلاج المصابين بالرضوح وتقديم خدمات الصحة الذهنية والدعم النفسي والاجتماعي في الملاجئ المؤقتة التي تؤوي المُهجَّرين من الناس هناك. كذلك، تتولى جهات الإغاثة إجراء أعمال التوعية في مجال الصحة المجتمعية، فضلاً عن تدريبها السوريين العاملين في المجال الطبي.

ويقدِّم مكتب السكان واللاجئين والهجرة التابع لوزارة الخارجية الأمريكية دعمه إلى المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين (UNHCR) ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة ومنظمة الصحة العالمية وعشرين شريكًا من غير ذلك من المنظمات غير الحكومية، بهدف تقديم المساعدات الصحية، والتي من بينها الاستشارات الطبية، والخدمات الصحية المتخصصة وخدمات الصحة الذهنية والدعم النفسي والاجتماعي والتحصينات، إلى اللاجئين السوريين في البلاد المجاورة.

خدمات المياه والصرف الصحي والصحة العامة

17

شريكًا لمكتب المساعدات الإنسانية التابع للوكالة الأمريكية للتنمية الدولية يُقدِّمون المساعدات العاجلة بشأن المياه والصرف الصحي والصحة العامة في سوريا

يُقدِّم مكتب المساعدات الإنسانية التابع للوكالة الأمريكية للتنمية الدولية الدعم إلى 15 منظمة غير حكومية من شركائه، فضلاً عن المنظمة الدولية للهجرة (IOM)، ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة، بما يُمكِّنها من تقديم المساعدات بشأن خدمات المياه والصرف الصحي والصحة العامة في سوريا. ويتولى شركاء مكتب المساعدات الإنسانية التابع للوكالة الأمريكية للتنمية الدولية توزيع مواد النظافة الشخصية الأساسية على المستضعفين من السكان، وتعزيز مرافق الإمداد بخدمات المياه والصرف الصحي والصحة العامة عن طريق إجراء أعمال الإصلاح المحدودة في أنظمة الصرف الصحي والمياه، ومنها مرافق غسل اليدين والمراحيض، في مخيمات المُهجَّرين داخليًّا والتجمعات السكنية العشوائية. وفي شمالي سوريا، يقوم شركاء مكتب المساعدات الإنسانية التابع للوكالة الأمريكية للتنمية الدولية على زيادة تمكين الناس من الحصول على المياه الصالحة للشرب، وذلك بنقل المياه بالشاحنات في الحالات العاجلة وتوزيع صهاريج

تخزين المياه وأجهزة معالجتها. ويقدم مكتب المساعدات الإنسانية التابع للوكالة الأمريكية للتنمية الدولية، كذلك، دعمه إلى المنظمات غير الحكومية لتمكينهم من إجراء أعمال تعزيز النظافة الشخصية، ومنها توزيع الصابون وغيره من المواد المرتبطة بخدمات المياه والصرف الصحي والصحة العامة، وإتاحة المزيد من المياه اللازمة لغسل اليدين والاغتسال. ومن ذلك أن أحد الشركاء من المنظمات غير الحكومية استطاع توصيل أكثر من 19.5 مليون جالون من المياه الصالحة للشرب لمساعدة أكثر من 20,000 عائلة من المُهجَّرين داخليًّا. واستطاعت هذه المنظمة، كذلك، المساعدة على إجراء أعمال إدارة النفايات؛ إذ نقلت نحو 408,000 جالون من النفايات الجامدة، من حوالي 160 موقعًا من المواقع المُخصَّصة للمُهجَّرين داخليًّا، إلى مواقع طمر النفايات، وهو ما عاد بالنفع على نحو 63,000 فرد من المقيمين في تلك المواقع. كذلك، يقدم مكتب السكان واللاجئين والهجرة التابع لوزارة الخارجية الأمريكية دعمه إلى شركائه، ومنهم المنظمات الدولية في الأردن ولبنان، فضلاً عن منظمة أخرى من الشركاء العاملين في سوريا، بما يُمكِّنهم من إتاحة خدمات المياه والصرف الصحي والصحة العامة للاجئين السوريين وغيرهم من الفئات المستضعفة في سوريا.

الحماية

230

مركزًا يقدم مكتب السكان واللاجئين والهجرة التابع لوزارة الخارجية الأمريكية عن طريقها المساعدات بخدمات الحماية في سوريا

يُموِّل مكتب المساعدات الإنسانية التابع للوكالة الأمريكية للتنمية الدولية 17 شريكًا من الجهات العاملة في مجال الحماية، ومنهم المنظمة الدولية للهجرة وصندوق الأمم المتحدة للسكان ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة ومنظمة الصحة العالمية و13 منظمة غير حكومية، لتمكينهم من تقديم خدمات إدارة القضايا والإحالات للأطفال الأشد عرضة للاستغلال والإساءة وإمدادهم بخدمات الدعم النفسي والاجتماعي. ويدعم مكتب المساعدات الإنسانية التابع للوكالة الأمريكية للتنمية الدولية، كذلك، إنشاء المساحات الآمنة للسيدات والفتيات، إلى جانب تقديمه الإمدادات الطبية والتدريب المتخصص للموظفين في المجال الصحي لتقديم الرعاية المناسبة للناجيات من حوادث العنف المُوجَّه حسب النوع الاجتماعي في مختلف أنحاء سوريا.

كذلك، تقوم المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين؛ وهي أحد شركاء مكتب السكان واللاجئين والهجرة التابع لوزارة الخارجية الأمريكية، على إمداد السوريين المتضررين من الصراع وأولئك المُهجَّرين داخل سوريا وفي البلاد المجاورة لها بخدمات الحماية الشاملة، ومنها تيسير إجراء التدخلات اللازمة للحماية حسب حاجات المجتمعات المعنية، وتحديد أولئك الذين يحتاجون إلى خدمات الحماية، وإتاحة الخدمات التعليمية لأولياء الأمور والأطفال، وإجراء الإحالات لتلقي خدمات المساعدات القانونية. وتقدم المفوضية، كذلك، دعمها إلى المبادرات المُوجَّهة مجتمعيًا، والتي تهدف إلى تعزيز العلاقات المجتمعية وتلبية حاجات المُهجَّرين داخليًا والعائدين إلى مواطنهم، فضلاً عن التجمعات السكنية التي تؤويهم. ويُقدِّم مكتب السكان واللاجئين والهجرة التابع لوزارة الخارجية الأمريكية دعمه إلى المنظمة الدولية للهجرة ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة وشركائه من المنظمات غير الحكومية بقصد إتاحة وسائل الحماية، ومنها: خدمات التوثيق القانونية وخدمات إدارة القضايا، للاجئين السوريين في البلدان المجاورة. ومن ذلك أن المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين قدمت، في يناير (كانون الثاني)، دعمها إلى نحو 117 مركزًا من المراكز المجتمعية والمراكز التابعة لها، فضلاً عمَّا يزيد عن 115 وحدات متنقلة، في جميع المحافظات، والبالغ عددها أربع عشرة محافظة، واستعانت بأكثر من 2,500 فرد من المتطوعين في مجال التوعية لتعزيز أعمال الحماية في شهر مارس (آذار).

الإيواء ومواد الإغاثة

9

شركاء لمكتب المساعدات الإنسانية التابع للوكالة الأمريكية للتنمية الدولية يقدمون خدمات الإيواء ومواد الإغاثة في سوريا

يُقدِّم مكتب المساعدات الإنسانية التابع للوكالة الأمريكية للتنمية الدولية الدعم إلى تسعة شركاء، ومنهم المنظمة الدولية للهجرة، بما يُمكِّنهم من توزيع مستلزمات الإيواء والمستلزمات المنزلية الأساسية وإجراء أعمال إصلاح دور الإيواء في سوريا. ومن ذلك أن شركاء مكتب المساعدات الإنسانية التابع للوكالة الأمريكية للتنمية الدولية يتولون توزيع مستلزمات الإيواء العاجلة، وصيانة مخيمات المُهجَّرين داخليًّا ومراكز الإيواء الجماعي وإصلاحها. وتقدم المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين؛ وهي أحد شركاء مكتب السكان واللاجئين والهجرة التابع لوزارة الخارجية الأمريكية، كذلك، الدعم لاستبدال الخيام المتضررة في المخيمات المخصصة للمُهجَّرين داخليًا في شمالي شرق سوريا. ويُقدِّم مكتب السكان واللاجئين والهجرة التابع لوزارة الخارجية الأمريكية،

كذلك، دعمه إلى المنظمة الدولية للهجرة والمفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين وخمس منظمات أخرى من شركائه من المنظمات غير الحكومية، بما يُمكِّنهم من تقديم مستلزمات الإيواء ومواد الإغاثة إلى اللاجئين في البلدان المجاورة.

وما زالت تتولى نقل هذه المواد، ومنها المساعدات الغذائية العينية والأدوية وغيرها من مواد الإغاثة، إلى شمالي غرب سوريا لدعم التجمعات السكنية التي تعاني الأمرَّين من جراء الصراع وآثار الزلازل هناك، سبع وكالات من الوكالات التابعة للأمم المتحدة؛ وهي المنظمة الدولية للهجرة، ومنظمة الأغذية والزراعة (FAO)، وصندوق الأمم المتحدة للسكان، والمفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة، وبرنامج الأغذية العالمي، ومنظمة الصحة العالمية.

موجز السياق

- في أعقاب المظاهرات السلمية ضد حكومة الجمهورية العربية السورية في آذار (مارس) عام 2011، تعهد الرئيس السوري بشار الأسد بإصلاحات تشريعية. ولكن لم يتحقق من ذلك أي شيء، وردَّت القوات التابعة لحكومة الجمهورية العربية السورية الموالية للرئيس الأسد على المظاهرات بالعنف؛ وهو ما دفع بجماعات المعارضة المسلحة إلى الانتقام. وقد أدى تصعيد الصراع إلى هجرة واسعة النطاق واندلاع أزمة إنسانية في سوريا والمنطقة. وما زالت رحى الاقتتال تدور حتى الآن، وإن كانت خطوط المواجهة ومناطق النفوذ تتغير بما يُجبِر المُهجَّرين داخليًّا على النزوح إلى مناطق أضيق وأشد اكتظاظًا؛ وهو ما يؤدي إلى تفاقم الاحتياجات الإنسانية.
- وفي اجتماع عُقِد في نوفمبر (تشرين الثاني) عام 2012، في الدوحة في قطر، شكَّلت فصائل المعارضة السورية منظمةً جامعةً انضوت تحت لوائها؛ وهي الائتلاف الوطني لقوى الثورة والمعارضة السورية، والذي يُعرَف أيضًا باسم الائتلاف السوري. وفي 11 ديسمبر (كانون الأول) عام 2012، اعترفت الحكومة الأمريكية بهذا الائتلاف بصفته الممثل الشرعي للشعب السوري. وفي 19 مارس (آذار) عام 2013، أنشأ الائتلاف السوري الحكومة السورية المؤقتة؛ وهي الحكومة التي تعارض حكومة الجمهورية العربية السورية، وتتخذ مقارها في مواقع غير مركزية في جميع المناطق التي تسيطر عليها المعارضة في سوريا. وفي عام 2014، استولى تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام على مناطق واسعة في سوريا؛ وهو ما زاد الطين بلة في هذا الصراع المتعدد الأطراف. حتى كان مارس (آذار) عام 2019، حينما أعلنت قوات سوريا الديمقراطية عن سيطرتها على آخر معاقل تنظيم الدولة الإسلامية في سوريا.
- وبتاريخ 9 يناير (كانون الثاني) من العام السابق، اتخذ مجلس الأمن الدولي التابع للأمم المتحدة قراره رقم (2672) الذي يُجيز للأمم المتحدة تقديم المساعدات الإنسانية عبر الحدود إلى السكان المتضررين من النزاع في سوريا، وذلك لمدة ستة أشهر. وسمح هذا القرار للأمم المتحدة باستخدام معبر باب الهوى على الحدود مع تركيا لتوصيل المساعدات الإنسانية إلى داخل سوريا، حتى يوم 10 يوليو (تموز) من العام السابق. وكان في هذا القرار تجديد جزئي للقرارات التي صدرت قبله بشأن نقل المساعدات عبر الحدود، بدءًا من قرار مجلس الأمن الدولي التابع للأمم المتحدة رقم (2165) يوم 14 يوليو (تموز) عام 2014، والذي سمح بتقديم المساعدات عن طريق أربعة معابر حدودية مع العراق والأردن وتركيا. وقد أخفق مجلس الأمن الدولي، في شهر يوليو (تموز) من العام السابق، في تجديد ذلك التفويض الممنوح للأمم المتحدة لنقل المساعدات عن طريق الحدود. غير أن الأمم المتحدة وحكومة الجمهورية العربية السورية خلصتا، في مطلع شهر أغسطس (آب) من عام 2023، إلى تفاهم بشأن استئناف نقل المساعدات الإنسانية عن طريق معبر باب الهوى الحدودي، وبدأ نقل شحنات المساعدات المتعددة المحطات هذه في شهر سبتمبر (أيلول). وأعلنت البعثة الدائمة لسوريا لدى الأمم المتحدة، يوم 11 يناير (كانون الثاني)، تمديد الاتفاق بشأن نقل المساعدات الإنسانية عن طريق معبر باب الهوى الحدودي لمدة ستة أشهر؛ أي حتى يوم 13 يوليو (تموز).
- وقد حدث يوم 6 فبراير (شباط) من عام 2023 أن ضرب زلزال بقوة 7.8 درجات وسط تركيا وجنوبها، قرب الحدود مع سوريا، وبلغ عمقه 11.1 ميلاً. وقد أسفر الزلزال وما تلاه من توابع، حتى يوم 24 مارس (آذار)، عن مقتل ما لا يقل عن 6,000 فرد، وإصابة ما يزيد عن 11,200 فرد في سوريا، وإلحاق الأضرار بما لا يقل عن 34,000 بناية أو تدميرها. وفي يوم 13 فبراير (شباط)، أصدر رئيس الجمهورية العربية السورية، بشار الأسد، قراره بتمكين الأمم المتحدة من استخدام معبرين حدوديين آخرين؛ وهما: معبر الراعي ومعبر باب السلامة، لنقل المساعدات إلى شمالي غرب سوريا، دخولاً من تركيا، وذلك لمدة قدرها ثلاثة أشهر. وقد وافقت حكومة الجمهورية العربية السورية على التفويض بنقل المساعدات الإنسانية عن طريق المعبرين الحدوديين، وتمديده، أربع مرات، ومنها اعتماد التفويض من يوم 13 مايو (أيار) حتى يوم 13 أغسطس (آب) عام 2023، وبعدها التمديد حتى يوم 13 نوفمبر (تشرين الثاني) عام 2023، وبعدها التمديد حتى يوم 13 فبراير (شباط) عام 2024، وأخيرًا التمديد حتى يوم 13 مايو (أيار).

معلومات بشأن تبرعات الجمهور

- إن أكثر طريقة من الطرق الفعالة التي يستطيع بها الجمهور المساعدة في جهود الإغاثة هي بالتبرع نقدًا للمنظمات الإنسانية التي تُجري أعمال الإغاثة. ويمكنكم الاطلاع على قائمة بالمنظمات الإنسانية التي تقبل التبرعات النقدية للإغاثة من الكوارث في جميع أنحاء العالم على هذا الموقع الإلكتروني: interaction.org.
- وتحث الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية على التبرع نقدًا لأنه يسمح للعاملين المتخصصين في الإغاثة بشراء المواد المطلوبة، ويكون ذلك في المناطق المتضررة غالبًا، ويخفف العبء عنهم فيما يتعلق بندرة الموارد، ومنها طرق النقل، ووقت العاملين، ومساحات التخزين، ويمكن نقله على نحو سريع للغاية دون تحمل نفقات في ذلك، ولما فيه من دعم لاقتصاد المناطق المنكوبة وضمان لتقديم المساعدات المناسبة من الناحية الثقافية والغذائية والبيئية.
- وللاطلاع على المزيد من المعلومات، يُرجى زيارة:
  - مركز المعلومات بشأن الكوارث الدولية (CIDI) التابع للوكالة الأمريكية للتنمية الدولية على هذا الرابط: cidi.org.
  - ويمكنكم الاطلاع على المعلومات بشأن أعمال الإغاثة التي يُجريها مجتمع المنظمات الإنسانية على هذا الرابط: reliefweb.int.

أما نشرات أعمال الإغاثة التي يضطلع بها مكتب المساعدات الإنسانية التابع للوكالة الأمريكية للتنمية الدولية، فيمكنكم مطالعتها على الموقع الإلكتروني للوكالة الأمريكية للتنمية الدولية على هذا الرابط: **usaid.gov/humanitarian-assistance/where-we-work**